الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/517
16 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٠ من جدول الاعمال

وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة

تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/١١٢ هاء المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ، الذى رجت فيه الجمعية من الأمين العام أن يقدم ، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، تقريرا اليها ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، عن مدى امتثال اسرائيل لأحكام الفقرة ١ من هذا القرار . وفي الفقرة ١ من القرار طلبت الجمعية مرة اخرى الى اسرائيل : (أ) اتخاذ خطوات فعالة فورا تكفل عودة اللاجئين المدنيين الى المخيمات التي نقلوا منها في قطاع غزة وتوفير المأوى الكافية لاقامتهم (ب) والكف عن نقل مزيد من اللاجئين وتدمير مأويهم .

٢ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٧٩ ، موجهة الى الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة ، وجه الأمين العام النظر الى مسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٣/١١٢ هاء ، وطلب الى حكومة اسرائيل ان تقدم اليه ، في اقرب وقت ممكن ، اية معلومات ذات صلة عن تنفيذ الاحكام ذات الصلة بالموضوع من القرار .

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، نقل الممثل الدائم لاسرائيل الى الأمين العام تعليقات حكومته على القرار ٣٣/١١٢ هاء ، والوارد نصها الحرفي فيما يلي ، وفقا لما اتبع في التقارير السابقة عن هذا الموضوع :

"ان حكومة اسرائيل تود ان توجه النظر الى استقرار الحالة السائدة في قطاع غزة ، والى التحسن الكبير الذى طرأ على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين هناك .

Digitized by UN Library Geneva

"وهذه الحالة مستمرة كنتيجة مباشرة للتدابير التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في عام ١٩٧١ ضد الارهاب العربي ، الذى كان شائعا حتى ذلك الوقت في قطاع غزة والذى كان في اغلبه موجها نحو السكان المحليين ، وبصفة خاصة في مخيمات اللاجئين ، والحق بهم اضرارا فادحة .

"ومن الضرورى تقديم دليل ما على ما تحقق من تقدم اقتصادى ، منذ عام ١٩٦٧ ، لدى اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء ، ذلك انه لا يمكن الا في ضوء هذا الدليل تقييم الطابع المضلل تماما للقرار قيد النظر .

"فمنذ عام ١٩٦٧ ، وقطاع غزة يشهد نموا مستمرا لم يسبق له مثيل في الناتج القومي الاجمالي ، وارتفاعا ملموسا في مستوى معيشة سكانه . ففي الفترة الممتدة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٧ ، ارتفع الناتج القومي الاجمالي بحوالي ٢٠٠ في المائة في حين زاد دخل الفرد ، خلال الفترة نفسها ، بما يربو على ١٤٠ في المائة . وقد كانت الفوائد الناشئة عن هذا التقدم كبيرة وواسعة النطاق . فقد ازدهرت صناعة البناء في القطاعين الخاص والعام على حد سواء . وزاد معدل امتلاك السلع الاستهلاكية زيادة حادة . وعلى سبيل المثال كانت الاسر التي تمتلك ثلاجات في عام ١٩٦٧ لا تعدو ٣ في المائة ، اما في عام ١٩٧٨ فكان هناك ٤١ في المائة من الاسر تمتلك ثلاجات . وفي عام ١٩٦٧ كانت نسبة الاسر التي تمتلك اجهزة تليفزيون ٣ في المائة ، وفي عام ١٩٧٨ قفز هذا الرقم الى ما يربو على ٤٦ في المائة . وفي عام ١٩٦٧ كانت هنالك قلة من الاسر ، ان وجدت ، تمتلك اجهزة طهي حديثة ، اما في عام ١٩٧٨ فقد كان اكثر من نصف الاسر يمتلك تلك الاجهزة .

"ومما يدعم هذا المناخ الاقتصادى المشجع أن البطالة ظلت محدودة تقريبا في قطاع غزة . فمن القوى العاملة في المنطقة ، البالغ عددها زهاء ٨٠ ٠٠٠ ، مايربو الثلث تقريبا - من اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء - يلتمس العمل في اسرائيل ويحصل عليه . كما ان الاجور التي يتقاضونها ، وهي تضارع الاجور التي يتقاضاها العمال الاسرائيليون ، ماقتئت ترتفع باستمرار بمعدل اسرع من معدل ارتفاع تكلفة المعيشة ، مما يمكنهم من تحقيق مستوى معيشي لم يتمتعوا به من قبل قط .

"واستهدافا لتخفيف حدة الحالة الاجتماعية للاجئين ، انجزت السلطات الاسرائيلية ، على مدى السنوات القليلة الماضية ، عددا من المشاريع الاسكانية خارج المخيمات . وهذه المشاريع تمكن اللاجئين من الانتقال من مآويهم غير المرضية في المخيمات الي مساكن واسعة نسبيا حسنة التجهيز خاصة بهم (تتراوح مساحة ارضيتها بين ٧٥٠ و ٨٥٠ قدما مربعا) بتكلفة متواضعة ، وبشروط مواتية . وأخذت السلطات الاسرائيلية ، مؤخرا ، في ضوء خبرتها حتى الآن ، تحبذ المشاريع الرامية الى تشجيع اللاجئين على بناء منازلهم الجديدة

Digitized by UN Library Geneva

بانفسهم . ومما ساعد على ذلك توفير قطع من الأرض المعدة للبناء للاجئين ، بالاضافة الى منحة نقدية كيما يتسنى للاسرة بناء منزل لها وفقا لمواصفاتها هي .

" وقد اختارت اعداد كبيرة من اللاجئين الاستفادة من هذه الفرص بعد ان افادت من التقدم الاقتصادي المذكور اعلاه . فحتى الآن حصل ما يناهز ٣٠٠٠ اسرة من اللاجئين على منازل جديدة في اطار المشاريع الاسكانية التي تقوم السلطات الاسرائيلية برعايتها واعانتها . وكما ورد في التقرير الاخير للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، فان اللاجئين الذين اشتروا مساكن في المشاريع التي تقيمها السلطات الاسرائيلية أو اشتروا أراض وبنوا عليها مساكن خاصة بهم يقطنون الآن في اماكن تفوق بشكل ملحوظ المآوى التي كانوا يشغلونها من قبل .

" وبعبارة اخرى ، فانه لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ تتاح للاجئين في قطاع غزة امكانية الانتقال من اوضاع المخيمات الحقيرة الى العيش في مساكن لائقة مجهزة بجميع سبل الراحة المتوفرة عادة في المساكن العصرية . والواقع ان اسرائيل كانت اول بلد في الشرق الاوسط يمد يده بحق الى اللاجئين ويساعدهم ، عن طريق منحهم الاراضي والاموال ، على التعمير وتحسين مستوياتهم الاجتماعية .

" واسرائيل لا يمكن ان تشترك في اية محاولة لادامة التعاسة الفائقة التي كانت سائدة في مخيمات اللاجئين ، وهي ستلتزم بسياستها الرامية الى اعطاء اللاجئين مساكن خارج المخيمات . وفضلا عن ذلك فانها لن تسلك سبيل العبث الذي يدعو اليه القرار ٣٣/١١٢ هاء ، ولن تطرد احدا من اللاجئين الذين يعيشون في منازلهم الجديدة التي اشتروها بمالهم هم ، وبنوها ، في عدد متزايد من الحالات بايديهم هم .

" كما ان المركز الرسمي للافراد المعنيين بوصفهم لاجئين يحق لهم الاستفادة من خدمات الاونروا ، لا يتأثر بعملية الانتقال من المخيمات . ولذلك فان اسرائيل ترفض الاقتراحات العابثة المنعكسة في القرار قيد النظر ، في وقت يتيسر فيه للاجئين ، دون ضغط أو قسر ، الانتقال الى اماكن افضل بكثير مما عرفوه على الاطلاق ، وفي وقت يتوق فيه اللاجئون انفسهم الى الاستفادة من هذه الفرصة لتحسين حياتهم .

" وحسبنا ان نرى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي احرزه جميع السكان العرب ، بما فيهم اللاجئون ، في المناطق التي تديرها اسرائيل لكي نعرف القرار ٣٣/١١٢ هاء على حقيقته ، اي مجرد شكل اجوف من اشكال الحرب السياسية العربية ، نبع من الخوف من ان تقطع اسرائيل شوطا بعيدا نحو حل مشكلة اللاجئين في قطاع غزة وفي المناطق الاخرى ، وتحرم ، بالتالي ، الدول العربية - التي فعلت القليل ، أو لم تفعل شيئا ، للاجئين طيلة ثلاثين عاما - من اداة من ادوات الدعاية الدنيئة توجهها ضد اسرائيل " .

Digitized by UN Library Geneva

٤ - والمعلومات التالية عن امتثال اسرائيل لأحكام الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٣/١١٢ هاء تستند الى تقارير وردت من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادني .

٥ - وفي خلال السنة المستعرضة لم تقع أية حالة من حالات هدم مأوى اللاجئين في قطاع غزة بغرض التأديب . بيد ان الوكالة لم تحصل بعد على اى تسوية فيما يتعلق بالتعويضات التي طالبت بها عن هدم مأوى اللاجئين بغرض التأديب في السنوات السابقة (١) .

٦ - وجدير بالذكر أنه أجريت في عام ١٩٧٣ دراسة استقصائية بالاشتراك بين الوكالة وسلطات الاحتلال الاسرائيلية بغية التثبت من أحوال الاسر التي تأثرت بعمليات الهدم في تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٧١ (٢) وشملت الدراسة ٩٤٢ أسرة تم اختيارها على اساس دراسات استقصائية أولية اجرتها الوكالة في ذلك الوقت لأحوال الأسر التي تأثرت بعمليات الهدم في عام ١٩٧١ وعددها ٢٥٥٤ أسرة . وخلصت الدراسة الاستقصائية المشتركة الى انه من بين الـ ٩٤٢ أسرة شملت ٧٠٦ أسرة تقطن في مساكن غير ملائمة ، ومن بين الـ ٧٠٦ أسرة هذه تعتبر ٢٦٦ أسرة في حالة عسر خطيرة ويتبقى ٤٤٠ أسرة سجّلت بأنها تقطن في مساكن غير ملائمة .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/32/264 و Corr.1 و Add.1، الفقرة ٥ ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/33/285 ، الفقرة ٥ .

(٢) في تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٧١ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بهدم عدد من المأوى في مخيمات جباليا والشاطئ ورفح ، وكان الغرض المعلن لذلك هو شق طرق داخل المخيمات . وقد تأثرت بعمليات الهدم هذه ٢٥٥٤ أسرة من أسر اللاجئين تضم ١٥٨٥٥ شخصا ؛ وبلغ مجموع عدد غرف المأوى التي هدمت ٧٢٢٩ غرفة . ووردت اشارة الى التطورات المتعلقة باعادة ايواء هذه الأسر في تقرير المفوض العام الى الأمين العام ، الذى احيل الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين (A/8383/Add.1) وفي تقارير الأمين العام الى الجمعية في دورتها السابعة والعشرين (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابقة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8814 ، ودورتها الثامنة والعشرين (A/9155)، ودورتها التاسعة والعشرين (المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٣٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9740)، ودورتها الثلاثين (المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/10253)، ودورتها الحادية والثلاثين (المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/31/240 ، ودورتها الثانية والثلاثين (المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٥ من جدول الاعمال ، الوثائق A/32/264 و Corr.1 و Add.1) ، ودورتها الثالثة والثلاثين (المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/33/285) .

Digitized by UN Library Geneva

٧ - وفي الفقرة ٧ من تقرير العام الماضي وردت اشارة الى العرض الذى تقدمت به السلطات الاسرائيلية لتوفير مساكن ، بالمجان ، في مشروع الأمل الاسكاني بالقرب من خان يونس للأسر البالغ عددها ٢٦٦ أسرة من أسر اللاجئين المدرجة في قائمة الأسر التي تعيش في حالة عسر التي حددتها الدراسة الاستقصائية المشتركة لعام ١٩٧٣ ، والتي لم توفر لها بعد مساكن تعويضية مجانية . أما الوضع النهائي فيما يتعلق باعادة اسكان هذه الأسر فيتلخص في ان ٧٧ أسرة اعيد اسكانها بالمجان (أعيد اسكان أسرة واحدة في مأوى تابع للوكالة أعيد بناؤه) و ١١٤ أسرة أعيد اسكانها باسعار معانة ثم رفضت الانتقال مرة ثانية الى مآوى أخرى بالمجان في مشروع الأمل ، ورفضت ٦٩ أسرة العروض المقدمة بتوفير مساكن مجانية لها في مشروع الأمل ، ورحلت ٤ أسر عن المنطقة وتوفيت أسرتان (٣) .

٨ - وفي الفقرة ٨ من تقرير العام الماضي ورد ان السلطات الاسرائيلية رفضت الاشتراك في دراسه استقصائية مشتركة اقترحتها الوكالة بشأن الأسر المشار اليها في الفقرة ٦ والبالغ عددها ٤٤٠ أسرة . لذلك أجرت الوكالة في نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٧٩ الدراسة الاستقصائية الخاصة بها هي ودلت النتائج على ان هناك ٩٤ أسرة تعين ادخالها آنذاك ضمن فئة حالات العسر الخطير و ١٤٦ اسرة تقطن في مساكن غير مرضية و ١٥١ أسرة تقطن في مساكن ملائمة ، و ٢١ أسرة اشترت مساكن و ٢١ أسرة رحلت عن المنطقة و ٧ أسر ماتت (٤) وتعتزم الوكالة النظر في هذه المسألة مرة اخرى مع السلطات .

٩ - وعموما ، تلزم سلطات الاحتلال الاسرائيلية اللاجئين الذين يقررون شراء مساكن جديدة بهدم مآويهم في المخيمات . وقد هدمت المآوى ، في جميع الحالات ، بأيدى أسر اللاجئين .

١٠ - وفي خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ انتقل ما مجموعه ٢٧٥ أسرة تضم ١٦٩٣ شخصا من مآويها في مخيمات رفح وخان يونس ودير البلح والمغازى والشاطئ وجباليا الى مساكن جديدة في مشاريع الاسكان التي اقامتها السلطات الاسرائيلية (وقد فعلت ذلك مقابل دفع ثمن تلك المساكن ، باستثناء أربع أسر أعيد اسكانها بالمجان لوجود اسمائها في قائمة حالات العسر المشار اليها في الفقرة ٧ أعلاه) ؛ كما قامت ٧١ أسرة أخرى من أسر اللاجئين ، تتألف من ٣٨٧ شخصا ، بشراء قطع من الأرض في مشاريع الاسكان على اساس انها ستشيد مساكن تتفق مع واحد من بضعة التصميمات القياسية المتاحة . وبعد ذلك قامت تلك الأسر بتشييدها وانتقلت الى المساكن الجديدة . وبلغت قطع الارض التي تم شراؤها حتى الآن ما مجموعه نحو ٥٣١ قطعة . كما هدم ، في هذا الصدد ، ما مجموعه ٦٧٦ غرفة مأوى في المخيمات .

---

(٣) كانت كل أسرة من هاتين الأسرتين مكونة من شخص واحد .

(٤) كانت كل أسرة من هذه الأسر مكونة من شخص واحد .

Digitized by UN Library Geneva

١١ - اما المشروعان الاسكانيان الجديدان في بيت لاهيا (بالقرب من مخيم جباليا) وتل السلطان (بالقرب من مخيم رفح) فما زالا قيد الانشاء وتم حتى الآن تشييد وشغل ٢٢ مسكنا جديدا في بيت لاهيا في حين مازال العمل جاريا في تشييد مساكن جديدة في تل السلطان .

١٢ - وفيما يخص تعليقات حكومة اسرائيل على النحو الوارد في الفقرة ٣ أعلاه ، فقد لاحظ المفوض العام للأونروا ان الاشارة الى " اوضاع المخيمات الحقيرة " و " التعاسة الفائقة التي كانت سائدة في مخيمات اللاجئين " قد وردت كذلك في التعليقات المقدمة من حكومة اسرائيل في العام الماضي (A/35/285 ، الفقرة ٣) . وكرر المفوض العام الملاحظة التي أبداها في ذلك التقرير (المرجع نفسه ، الفقرة ١٢) والتي مفادها ان هذه الاشارات تعتبر اكثر تعميما مما تسوّغه الحقائق .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva